

المعهد الدولي لتضامن النساء / الأردن

مؤتمر

"العنف ضد النساء من منظور الصحة العامة"

البيان الختامي

تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانية العبدالله الم عظمة وبحضور معالي وزير التنمية الإجتماعية الدكتور عبدالله عويدات مندوباً عن جلالته في جلسة الإفتتاح ، عقد المعهد الدولي لتضامن النساء/الأردن- المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة "أمان" مؤتمره العربي السنوي وكان هذا العام حول "العنف ضد النساء من منظور الصحة العامة" حيث إحتضنته العاصمة الأردنية-عمان خلال الفترة من 22-2005/11/24، بمشاركة عدد من الخبرات والخبراء والإكاديميين والأكاديميات إضافة إلى ممثلات وممثلين عن المنظمات الدولية ووكالات التنمية العربية والدولية من سبع دول عربية هي: مصر، لبنان، البحرين، فلسطين، تونس، المغرب والأردن، وأكثر من مائة وخمسين مشاركة ومشارك يمثلون جهات رسمية شملت وزارات الصحة والتنمية والاجتماعية والتخطيط وجهات غير حكومية ومنظمات أهلية عاملة في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ، الصحة، القانون ،علم الإجتماع وعلم النفس . وقد شكل عقد هذا المؤتمر في الوقت الذي تعرضت له العاصمة الجميلة الهادئة عمان لعدة هجمات إرهابية متزامنة إستهدفت ثلاثة من فنادقها ليلة التاسع من شهر تشرين الثاني تحدياً للإرهاب والإرهابيين وكان موقف المدعويين من داخل المملكة وخارجها أكثر من رائع ومساند فقد أصروا على أن يبقى موعد المؤتمر كما كان مخططاً له وحضرت الوفود من المملكة وخارجها من المغرب إلى البحرين ، وكانت رسالة الأردن والمشاركين واضحة وحاسمة في مواجهة كافة أشكال التطرف والإرهاب باعتبارها تهدد قيمنا السامية ومبادئنا وثقافتنا وتسعى إلى عرقلة جهود شعوبنا لتحقيق الحرية والعدالة والتنمية والإستقرار والتقدم والإزدهار.

وقد ناقش المؤتمر الإطار المفاهيمي العام للصحة وللعنف ضد النساء من خلال تقديم عدة أوراق متخصصة حول "صحة النساء في السياق العالمي" و "الإطار القانوني لحماية حقوق النساء في مجال الصحة والعنف" و " اثر العولمة على قضية العنف ضد النساء " ، إضافة إلى السياسات والاستراتيجيات الصحية

وأكد المؤتمر على أهمية وضرورة العمل بجدية وفعالية أكبر بهدف التأثير على السياسات والاستراتيجيات الصحية والإجتماعية التي تمر في معظم الدول العربية بطور مراجعة من أجل الإصلاح والتطوير ، ومن أجل إحداث تغيير يؤدي إلى تمكين مجتمعاتنا من مواجهة التحديات العديدة المعاصرة ، وبما يضمن إدماج منظور النوع الاجتماعي في محددات وآليات عمل ومخرجات هذه الاستراتيجيات ، كما أكد على أهمية العمل بالتوازي في كافة المجالات التنموية والخدماتية والتعليمية والقضائية ، في إشارات واضحة إلى الإجماع على مناهضة العنف ضد المرأة والإتفاق التام على ضرورة القضاء عليه لجميع الاعتبارات ذات الصلة وخاصة بإعتباره انتهاكاً للحقوق الإنسانية وتهديداً للصحة العامة لما له من آثار اقتصادية وإجتماعية ، فردية وأسرية خطيرة ، وشدد المؤتمر على المنهج العلمي التكاملي متعدد الأبعاد والتشاركي في مواجهة العنف ضد المرأة بإعتباره مسئولية الدولة والمجتمع رجالاً ونساءً كما ركز المؤتمر على أهمية التوثيق وإجراء المسوح والدراسات وجمع البيانات الإحصائية بما يوفر قاعدة بيانات شاملة وموثوقة تمكن من وضع سياسات سليمة واقعية وفعالة.

وقد أشاد المؤتمر بالربط بين موضوع العنف ضد المرأة والصحة العامة مؤكداً أن تناول الموضوع على هذا النحو لم يحظ باهتمام كاف حتى الآن ، وأشاروا إلى أن دراسة ظاهرة العنف ارتباطاً بالصحة العامة يلفت الأنظار إلى الأثر السلبي الكبير للعنف ويؤدي إلى توسيع دائرة المشتغلين والمهتمين بمجابهة ، ويقتضي إيلاء هذه القضية مزيد من الاهتمام الذي لم يتحقق من قبل ، وينزع عن القضية العديد من الإشكاليات الفكرية والثقافية التي طالما إستخدمت ذريعة لتبرير العنف .

وأشاروا أيضاً إلى أن حماية ضحايا العنف تتطلب أيضاً وضع سياسات واستراتيجيات صحية بالمفهوم الشامل للصحة وقاية وعلاجاً للنفس والجسد ومساهمة في تمكين النساء من العيش بمستوى صحي جيد لا يعنى أو يتحقق فقط بمجرد الخلو من الأمراض.

وقد تبنى المؤتمر التوصيات التالية : -

أولاً – في مجال الخدمات والبرامج المتاحة للنساء والمتعلقة بالصحة ؛

1 - ضرورة التركيز على البرامج والجهود الوقائية وبهدف توفير المعلومات والمعرفة ونشر الثقافة الصحية والتوسع في برامج التدخل المبكر الواقي من تفاقم المشكلة .

2 - ضرورة قيام الحكومات بإنشاء العدد الملائم من مراكز المساعدة والإيواء وتنفيذ برامج الإرشاد والتأهيل الاجتماعية والنفسية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومساندة جهود هذه المنظمات لتتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة بمهنية وأسلوب مؤسسي .

3 – ضرورة التوسع في الخدمات والبرامج المتعلقة بالصحة رسمياً وأهلياً مع العمل بإستمرار على تطوير وبناء القدرات والمهارات المتخصصة .

4 – ضرورة مراجعة وتقييم البرامج والخدمات وأنشطة التدخل لمساعدة ضحايا العنف بصورة دورية للإرتقاء بها وتطويرها والتأكد من المهنية العالية والإلتزام التام بأخلاقيات العمل في هذا المجال .

5 – التأكيد على ضرورة وأهمية إشراك الرجال في برامج التوعية والتنثيف الخاصة بصحة النساء المعنفات بشكل عام وفي المؤسسات العاملة في المجال كذلك .

6 – ضرورة شمول الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والخدمات القانونية والإرشادية جميع النساء ضحايا العنف بغض النظر عن وضعهن الاقتصادي او الاجتماعي او جنسيتهن او مكان اقامتهن.

7 – تأكيد المطالبة بضرورة شمول النساء ضحايا العنف بالتأمين الصحي ووصولهن على كافة الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والقانونية والإرشادية بغض النظر عن وضعهن الاقتصادي أو الاجتماعي أو جنسيتهن أو مكان إقامتهن .

8 – أهمية التعاون مع وسائل الإعلام وحثها ومساعدتها على زيادة اهتمامها بقضية العنف ضد النساء وتشجيعها على تخصيص برامج من شأنها الحد من هذه الظاهر ومدتها بالمعلومات الضرورية للنهوض بمسئوليتها في هذا المجال .

ثانياً : - في مجال السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالحقوق الصحية للنساء ؛

1 - مواصلة الجهود لمطالبة الجهات الحكومية المعنية من أجل تضمين التشريعات والخطط والاستراتيجيات الوطنية العامة والمتخصصة / القطاعية / نصوصاً واضحة ، قابلة للتنفيذ ومعززة بما يلزمها من موازنات وموارد لحماية النساء من العنف والحد من آثاره الشخصية والعامة على الصحة العامة وعلى الأسرة وعلى جهود التنمية .

2 - الضغط على الجهات الحكومية للإسراع بمواءمة التشريعات المحلية المتعلقة بالنساء مع الإلتزامات الدولية بموجب الإتفاقيات الدولية والعربية التعاقدية (المعاهدات والإتفاقيات) أو غيرها من الإعلانات والخطط التي تمت المصادقة عليها أو قبولها أو إعلان الإلتزام بالعمل بموجبها وخاصة تلك المتعلقة بصحة المرأة وحمايتها من العنف .

3 - مواصلة العمل من أجل وضع وإقرار قانون خاص للحماية من العنف الأسري وإجراءات خاصة ملائمة للتعامل مع ضحايا العنف ومع الجناة.

4 - المطالبة بالإلتزام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأية جهات أخرى وطنية ، إقليمية أو دولية بإشراك النساء في مناقشة وإقترح ووضع السياسات الصحية ذات العلاقة.

5 - مواصلة الجهود بهدف توسيع دائرة المشتغلين والمهتمين بمجابهة العنف ضد النساء وذلك من خلال إيلاء هذه القضية مزيد من الأهتمام وشرح الأبعاد المختلفة وخاصة الصحية النفسية والجسدية وتأثيرها المتعدد الأبعاد على الضحية وعلى الأسرة وعلى الجاني كذلك .

6 - المطالبة بتبني سياسات واستراتيجيات صحية متعددة الأبعاد تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتشريعية والحقوقية والتربوية والدينية .

ثالثاً: في مجال الدراسات والبحوث والإحصائيات والمعلومات ؛

1 - ضرورة إعتداد المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومختلف الجهات المعنية بصحة المرأة والصحة العامة وقضية العنف ضد النساء الدراسات العلمية والأبحاث والمؤشرات الإحصائية أساساً لخططها وبرامجها والتقييم الموضوعي معياراً للدعم والمساندة .

2 - ضرورة إعتداد منهج بحثي وإحصائي يأخذ بالإعتبار المنظور النسوي ويعتمد مؤشرات متخصصة تستند إلى مفهوم النوع الإجتماعي ، وأهمية إعتداد مؤشرات نوعية خاصة بالنوع الإجتماعي بإعتبارها من مؤشرات التحليل الأساسية .

3 - توجيه الباحثين والطلبة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية للإهتمام بدراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه ونشر هذه الدراسات .

4 - مطالبة المؤسسات ذات العلاقة بضرورة تأسيس قواعد بيانات علمية موثوقة في هذا المجال وتحديثها دورياً سواء كانت متعلقة بالصحة أو الجريمة أو قضايا المرأة والأسرة أو العنف الأسري أو العنف ضد المرأة وإتاحتها .

5 - أهمية إعتداد مناهج علمية دقيقة وصارمة لتقييم الدراسات والبحوث والأكاد من مستواها العلمي والمهني مع تأكيد أهمية ضبط المفاهيم والتحليل العلمي للأرقام والمؤشرات والبعد عن المبالغة والتهويل من جهة أو التعتيم على الحقائق أو إغفالها من جهة أخرى .

6 - مطالبة المنظمات غير الحومية بإجراء عمليات مراجعة وتقييم دورية لبرامجها وخدماتها وإعتداد منهج التعليم المستمر والإتصال الفعال لمضاعفة الخبرات والإستفادة من الدروس وتبادل التجارب والمعارف والبناء على الإنجازات وتلافي السلبيات .

7 - المبادرة إلى تأسيس قاعدة بيانات للمؤسسات المتخصصة والخبراء والخبيرات والباحثين والباحثات في المواضيع ذات الصلة .

رابعاً: تفعيل الشراكات بين المؤسسات والمنظمات والجهات العربية والدولية من أجل وقاية وحماية ورعاية أفضل وأشمل لصحة النساء في مواجهة العنف ؛

1 - السعي إلى تأسيس مركز عربي للرصد والبحث والتقييم في مجال المعلومات والدراسات والخدمات والتشريعات ذات الصلة .

2 - حث الجهات المعنية في كل بلد وعلى المستوى الإقليمي على إنتهاج سياسة الشراكة التكاملية متعددة التخصصات والأبعاد وبناء شراكات فعالة ثنائية ومتعددة .

3 - مطالبة الجهات المعنية العربية والدولية ذات الإمكانيات المادية والبشرية بإدراج قضية العنف ضد المرأة وصحة المرأة على برامجها ورصد وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ ودعم البرامج المتخصصة في المجال .

4 - تعزيز دور موقع " أمان " والمواقع الإلكترونية الأخرى المتخصصة في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لبناء شبكات معلوماتية ، إرشادية وحوارية متخصصة بموضوع العنف ضد المرأة مع التركيز على منظور الصحة العامة وبما يسهم في تعزيز الشراكات وتسهيل تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات وإستثمارها لتعزيز التكامل والتعاون والعمل التشاركي بين مختلف الأطراف المعنية .

وفي ختام أعمال المؤتمر أعرب المؤتمر عن إدانتهم للهجمات الإجرامية الإرهابية التي إستهدفت العاصمة العزيزة عمان ، وقدموا تعازيهم إلى أسر الضحايا وتمنياتهم بالشفاء للمصابين ، وتمنوا للأردن دوام الأمن والإستقرار ، ورفعوا تحياتهم وتقديرهم إلى الأردن قيادة وشعباً وشكرهم إلى صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله راعية المؤتمر.

صدر في عمان / الأردن
الخميس 24 / 11 / 2005